

## إعلان صنعاء

### حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية

التأم المؤتمر الحكومي الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية، في صنعاء عاصمة اليمن التاريخية الجميلة، يومي 11-12 يناير 2004، بمشاركة وفود حكومية وبرلمانية من الدول العربية ودول الجوار الأفريقية والآسيوية، وحضره ممثلون عن المجتمع المدني وعدد من الخبراء المختصين من داخل الإقليم وخارجه، ونظمتها حكومة الجمهورية اليمنية بالتعاون مع منظمة "لا سلام بدون عدالة". وقد شارك في أعماله ثمانمائة وعشرون مشاركاً ومشاركة من اثنتين وخمسين دولة، وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى العشرات من ممثلي منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

وقد شكل المؤتمر ملتقى لممثلي الحكومات والمجالس التشريعية وأجهزة القضاء للتداول في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المجتمع المدني وسلطة القانون في دعمهما وحمايتهما ودور المحكمة الجنائية الدولية، وفي حوار بناء يدفع بالديمقراطية وقدماً ويعزز حماية حقوق الإنسان في الدول العربية ودول الجوار، ويظهر الإنجازات التي حققتها الدول المشاركة في هذين المضمارين انطلاقاً من قناعتهم الذاتية وبما يتوافق مع أوضاعهم الاجتماعية والثقافية وتراثهم الحضاري وممارستهم السياسية.

وعبر يومين من المناقشات المثمرة والمستفيضة بين المشاركين حول المواضيع المتصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها عناصر متداخلة لتطوير الفهم المشترك لقضايا سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل المشترك بهدف الخروج بموقف يوحد الفهم لأبعادها وتداخلها وآثارها، توصلت الوفود المشاركة في ختام المؤتمر إلى المبادئ التالية:-

1- إن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان

مصدرها ثابت ومتجذر في المعتقدات

والثقافات، وأن تلك الديمقراطية وهذه

الحقوق تعتبر كل لا يتجزأ.

- 2- إن التنوع والاختلاف والخصوصية الثقافية والحضارية والدينية هي في صلب حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً وهي واجبة الاعتبار في فهم وتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويجب ألا يكون هذا التنوع مصدراً للصراع بل على العكس ينبغي أن يكون مصدر إثراء ومنطلقاً للحوار الهادف إلى مد جسور التواصل والتفاهم بين الأديان والحضارات.
- 3- يكفل النظام الديمقراطي حماية الحقوق والمصالح للجميع بدون تمييز، وبصفة خاصة حقوق ومصالح تلك الفئات الضعيفة والمهمشة والمعرضة للإقصاء .
- 4- تتحقق الديمقراطية بوجود المؤسسات والقوانين وبالممارسة العملية للسلوك الديمقراطي في الواقع وعلى مختلف المستويات وتقاس بدرجة تطبيق أسسها ومعاييرها وقيمتها وبمدى تمثلها واحترامها لمبادئ حقوق الإنسان.
- 5- إن من أساسيات النظام الديمقراطي وجود هيئات تشريعية منتخبة دورياً تمثل المواطنين تمثيلاً عادلاً وتحقق المشاركة الشعبية ، وهيئات تنفيذية مسؤولة وملتزمة بقواعد الحكم الرشيد ، وسلطات قضائية مستقلة تضمن عدالة المحاكمات وتحمي الحقوق والحريات وتردع المعتدين ، وهذه الأساسيات هي من ضمانات الأداء الديمقراطي الجيد والكفيل بحماية حقوق الإنسان .
- 6- أهمية دعم الحوار الديمقراطي وتحفيز المشاركة والتنمية السياسية والديمقراطية وتشجيع الحوار وتبادل وجهات النظر والتجارب في الدول المشاركة وفيما بينها .
- 7- إن تعزيز البناء والأداء الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان وتطوير مضمينها يتطلب التغلب على التحديات الماثلة والتهديدات

القائمة بما في ذلك التخلص من الاحتلال  
الأجنبي ، واختلال موازين العدالة الدولية  
وسوء إدارة السلطة واستغلالها، والفساد،  
والفقر والبطالة والتمييز ، وقصور نظم  
التعليم، والجرائم المخالفة لأحكام القانون  
الدولي.

8- إن التطبيق الفعال لسيادة القانون أمر حيوي  
لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو  
يؤسس على وجود قضاء مستقل وعلى  
الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات.

9- الإعلام الحر المستقل ضرورة لتدعيم مبادئ  
الديمقراطية وحمايتها، وإن تعددية وسائل  
الإعلام في اتجاهاتها وملكيته أمر حيوي  
للمساهمة في نشر المعرفة والمعلومات  
وتحقيق المشاركة والمسائلة والإسهام في  
تنوير الرأي العام وتشكيله بإتباع المعايير  
المهنية وبالالتزام الحقيقة ، وعلى الإعلام أن  
يلعب دوراً بارزاً ومسؤولاً في ترسيخ  
الديمقراطية ونشر الوعي والمعرفة بحقوق  
الإنسان وحمايتها .

10- من متطلبات الديمقراطية السليمة  
ومقتضيات احترام حقوق الإنسان ضمان  
الحق في حرية تأسيس منظمات المجتمع  
المدني والانضمام إليها وتوفير الإطار  
القانوني والبيئة المناسبة لعملها ، تعزيزاً  
لمبدأ الشراكة والمشاركة ، وتنظيماً للحراك  
الاجتماعي المؤثر ، على أن يؤدي المجتمع  
المدني دورة بمسؤولية في إطار القانون  
ويلتزم بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق  
الإنسان .

11- يعتبر القطاع الخاص شريكاً حيوياً في تدعيم  
الأسس الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان  
ومسؤولاً عن المساهمة الفاعلة مع  
سلطات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني  
في مساندة الجهود الرامية لتحقيق التقدم  
في هذه المجالات .

12- إن التطور في مناخ العلاقات الدولية وزيادة الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون والسعي الجاد لوقف انتهاكات أحكام القانون الدولي والإنساني، يتطلب تفعيل وتطوير آليات العمل الدولي لتعقب ومحاسبة مرتكبي الجرائم والمخالفات الخطيرة بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجريمة العدوان دون ازدواجية أو انتقائية في التطبيق .

وانطلاقاً من هذه المبادئ فقد اتفق المشاركون على :-

1. العمل الجاد على تطبيق المبادئ والأسس المذكورة أعلاه.
2. تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الأساسية للشعوب لممارسة حقها في تقرير المصير والتعبير عن وجهات نظرها ومواقفها، والتمسك بمعتقداتها الدينية وخصوصيتها وهويتها .
3. لما كان الاحتلال يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، فإن المشاركين يؤكدون على ضرورة إنهاء احتلال الأراضي العربية والمقدسات الإسلامية والمسيحية كافة ، وإزالة جميع انتهاكات حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص في فلسطين وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه بما فيها المدنية والسياسية وحقه في تقرير المصير والعودة إلى وطنه طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ورفع الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني .
4. تقوية وتمكين المرأة وتعزيز دورها ومشاركتها وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال والانتقاص من حقوقها الإنسانية .

5. ضمان استقلال السلطة القضائية، والفصل بين السلطات.
6. ضمان المساواة أمام القانون، وتوفير الحماية المتساوية والمحاكمة العادلة للجميع.
7. دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة لصلتها الوثيقة بنجاح جهود البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان وأثرها المباشر على البناء المؤسسي للدولة.
8. تعزيز دور المؤسسات القانونية الدولية كوسيلة هامة لتشجيع احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية .
9. ترسيخ الديمقراطية والتعددية وقيام مجالس تشريعية منتخبة تمثل الإرادة الشعبية وتكفل التمثيل العادل لمختلف قطاعات المجتمع .
10. العمل على تطوير آليات التعاون والحوار الديمقراطي بين الحكومات في الدول المشاركة وتشكيلات المجتمع المدني والعمل على إنشاء المنتدى العربي للحوار الديمقراطي كأحد الآليات الرامية إلى تحفيز الحوار بين مختلف الأطراف والاتجاهات تعزيزاً للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة وخاصة حرية الرأي والتعبير وتوطيداً لعلاقة الشراكة بين السلطات العامة وتشكيلات المجتمع المدني .

صدر في صنعاء في 2004/1/12